

تقرير وزارة الخارجية الأميركية الاتجار بالبشر، 2010 المملكة العربية السعودية (الفئة 3)

المملكة العربية السعودية بلد مقصد للرجال والنساء الذين يتم إخضاعهم للعمل القسري، وإلى حد أقل، للدعارة القسرية. ويسافر رجال ونساء من بنغلاديش والهند وسريلانكا ونيبال وباكستان والفلبين وإندونيسيا والسودان وإثيوبيا وكينيا ودول أخرى كثيرة إلى المملكة العربية السعودية طوعاً للعمل فيها كخدم منازل أو كعمال ذوي مهارات ضئيلة، إلا أن بعضهم يواجه في ما بعد ظروفاً تدل على وجود الاستعباد القسري، بما في ذلك عدم دفع رواتبهم، والعمل لساعات طويلة دون راحة، وحرمانهم من الطعام، وتهديدهم، والإعتداء عليهم جسدياً أو جنسياً، وفرض قيود على تنقلهم عن طريق إحتجاز جوازات سفرهم أو تقييد تواجدهم في مكان العمل فقط. وقد شملت أحدث التقارير الواردة عن سوء المعاملة استخدام المسامير لوخز جسد إحدى خادمت المنازل. وبالرغم من قيام العديد من العمال الوافدين بتوقيع عقود تصف حقوقهم، إلا أن البعض أفاد بوجود ظروف عمل مختلفة كلياً عن تلك المنصوص عليها في العقود، في الوقت الذي لم يرى فيه البعض عقودهم على الإطلاق، مما يجعلهم عرضة لظروف العمل القسري بما في ذلك عبودية الدين.

وتشترط المملكة العربية السعودية حصول العمال الوافدين على إذن من أرباب عملهم للحصول على تأشيرة خروج تمكنهم من مغادرة البلاد. ونظراً لذلك، أفاد بعض العمال الوافدين بأنهم أُجبروا على العمل لشهور أو سنين بعد إنتهاء فترة عقودهم لأن أرباب العمل لم يمنحهم إذن الخروج. وقد ذكرت وسائل الإعلام المحلية والدولية في أيار/مايو وحزيران/يونيو أن بعض خدم المنازل النيباليين تم توظيفهم للعمل في الكويت ثم تم نقلهم بطريقة غير مشروعة للعمل في المملكة العربية السعودية رغماً عنهم.

ويُعتقد أن نساء من دول آسيوية وإفريقية في المقام الأول قد تم إجبارهن على ممارسة الدعارة في المملكة العربية السعودية؛ كما ذكر أن نساء أخريات قد تم إختطافهن وإجبارهن على ممارسة الدعارة بعد هروبهن من أرباب عمل متعسفين. وقد تم إخضاع أطفال من اليمن ونيجيريا وباكستان وأفغانستان وتشاد والسودان للعمل القسري كمتسولين وباعة في شوارع المملكة العربية السعودية وذلك بتيسير من العصابات الإجرامية. وقد أفادت السلطات السعودية أن عدداً أقل من الأطفال اليمنيين ربما قد أُجبروا على العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ويسافر بعض المواطنين السعوديين إلى بلدان بينها المغرب ومصر واليمن وأفغانستان وباكستان والهند وبنغلاديش طلباً للدعارة. كما استخدم بعض الرجال السعوديين "الزواج المؤقت" بعقود قانونية مشروعة في دول كمصر والهند وموريتانيا واليمن وإندونيسيا كوسيلة لإستغلال الفتيات الصغار والنساء جنسياً في دول خارج المملكة العربية السعودية.

ولا تمتلك حكومة المملكة العربية السعودية امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من المعايير الموضوعة للقضاء على الإتجار بالأفراد ولا تبذل جهوداً ملحوظة للقيام بذلك. وفي تطور إيجابي، قامت الحكومة باتخاذ بعض الجهود لتحسين إستجابتها لمشكلة الإتجار بالأفراد الواسعة الإنتشار في السعودية، وقد شمل ذلك تدريب المسؤولين الحكوميين على قانون عام 2009 لمكافحة الإتجار بالأفراد والقيام بزيارات مفاجئة للأماكن التي قد يتواجد فيها الضحايا. كما حققت الحكومة أيضاً أول إدانة قضائية بموجب قانونها الخاص بالإتجار بالأفراد. وبالرغم من ذلك، لم تقم الحكومة بملاحقة عدد كبير من المتاجرين بالأفراد قضائياً أو بمعاقبتهم كما لم تقم بتحسين خدمات الحماية المقدمة للضحايا بشكل ملحوظ خلال العام. وقد أدت سياسة الحكومة التي تسمح للمواطنين السعوديين والمقيمين بكفالة العمال الوافدين وتقييد حريتهم، بما في ذلك تقييد مغادرتهم للبلاد، إلى استمرار عرقلة إحرار تقدم كبير في التعامل مع قضية الإتجار بالأفراد. وبينما استمرت المملكة العربية السعودية في مناقشة بدائل لقانون الكفالة، لم تقم الحكومة بتطبيق أي نظام جديد. وقد استمر استثناء خدم المنازل، وهم الفئة الأكثر عرضة لخطر العمل القسري، من الحماية التي يقدمها قانون العمل العام، كما استمر أرباب العمل في إحتجاز جوازات سفر العاملين لديهم بصورة منتظمة كوسيلة لإستمرارهم في العمل القسري.

توصيات للمملكة العربية السعودية: زيادة الجهود بشكل ملحوظ لملاحقة المتاجرين بالأفراد قضائياً ومعاقبتهم وإدانتهم بشكل صارم، بمن فيهم أرباب العمل المتعسفين والمسؤولين عن الإتجار بالأفراد بهدف الإستغلال الجنسي للأغراض التجارية وذلك بموجب قانون عام 2009 لمكافحة الإتجار بالأفراد؛ تطبيق القوانين التي تحظر على أرباب العمل إحتجاز جوازات سفر العمال الوافدين ورفض منح تأشيرة الخروج بصورة تعسفية كوسيلة لمنع مخالفات الإتجار، إصلاح هيكلية نظام الكفالة لثني الكفيل عن إحتجاز جوازات سفر العاملين وتقييد حرية حركتهم؛ وضع آلية رسمية للتعرف على ضحايا الإتجار بالأفراد من أجل

تميزهم عن آلاف العمال الذين ترحلهم المملكة سنوياً لخرقهم قوانين الهجرة وغيرها من الجرائم الأخرى؛ التأكد من عدم معاقبة ضحايا الإتجار بالأفراد على أعمال قاموا بارتكابها كنتيجة مباشرة للإتجار بهم مثل الهروب من أرباب العمل
-2-

المتعسفين؛ ضمان قدرة ضحايا الإتجار عملياً على رفع دعاوى جنائية ضد أرباب عملهم؛ تحسين حماية الضحايا في مأوى الرياض من خلال تحويله إلى ملجأ مفتوح لا يتم احتجاز الضحايا فيه؛ فرض تطبيق قوانين العمل وتوسيع نطاقها بحيث توفر الحماية الكاملة خدم المنازل؛ مواصلة وزيادة تدريب العاملين في السلك القضائي على التعرف على قضايا الإتجار بالأفراد ومواصلة وزيادة حملات التوعية العامة بهذه القضية.

الملاحقة القضائية

بذلت حكومة المملكة العربية السعودية جهوداً محدودة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لتطبيق القوانين المناهضة للإتجار بالأفراد. ويقوم "قانون قمع الاتجار بالأشخاص"، الذي صدر بمرسوم ملكي حمل الرقم م/40 عام 2009 بتحديد وحظر جميع أشكال الإتجار بالأفراد فاضاً عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 15 سنة وغرامات مالية قد تصل إلى 266,667 دولار أمريكي. ويمكن تشديد العقوبات في ظل ظروف معينة، بينها الإتجار الذي ترتبه عصابة إجرامية منظمة أو الذي تكون ضحيته امرأة أو طفلاً أو شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية ومتناسبة مع العقوبات المنصوص عليها لجرائم خطيرة أخرى. وبما أن القانون يتضمن بعض المفاهيم التي لا علاقة لها بالإتجار بالأفراد، يتعين على الحكومة أن تفصل بين نشاطات تطبيق القانون بناء على هذا القانون كي تبين عمليات الملاحقة القضائية والإدانة المحددة للإتجار بالأفراد. وبالرغم من عدم قيام قانون عام 2009 لمكافحة الإتجار بالأفراد بمعالجة موضوع احتجاز جوازات سفر العمال ورفض منحهم تأشيرة خروج باعتباره وسيلة للتمكن من الاستمرار في إجبار الشخص على العمل القسري، إلا أن قرار مجلس الوزراء رقم 166/2000 يحظر الممارسة الشائعة لاحتجاز جوازات السفر الخاصة بالعمال. ويؤمن تصريح مجلس الوزراء الصادر مع قانون عام 2009 لمكافحة الإتجار بالأفراد حق ضحايا الإتجار في البقاء في السعودية خلال فترة التحقيق وإجراءات المحاكمة، ويحفزهم على المساعدة في الملاحقات القضائية. وقد قامت اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص التابعة للحكومة بتمويل وتنظيم تدريب إقليمي لـ48 من القضاة والمحامين وضباط التوظيف وموظفي الخدمة الإجتماعية وضباط الشرطة عام 2009 حول قانون مكافحة الإتجار بالأفراد والتعريف بالإتجار. وقد أفادت الحكومة عن تلقيها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 23 اتهام بحدوث إتجار بالأفراد نتج عنها 13 تحقيق جاري و10 ملاحقات قضائية. وقد توصلت إحدى هذه القضايا لإدانة ناجحة. وفي 9 كانون الثاني/يناير 2011، حكمت محكمة المدينة الجزئية على سيدة سعودية تبلغ من العمر 54 عاماً بالسجن لمدة ثلاثة أعوام لإتهامها بإساءة معاملة خادمتها الأندونيسية وتعرضها لإصابات بالغة، لكن المحكمة رفضت تقديم أي تعويض مالي للضحية مرتبط بالقضية الجنائية. لكن الضحية يحق لها تعويض مالي بموجب القضية المدنية الجارية. وبحسب اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، قامت السلطات الحكومية أيضاً باعتقال عدة أفراد في ما لا يقل عن تسع قضايا إتجار أخرى. ولم تقم الحكومة بالإبلاغ عن أية اعتقالات أو ملاحقات قضائية أو إدانات أو أحكام بالنسبة لموضوع الدعارة القسرية، كما لم تبلغ عن أية جهود لتطبيق قرار مجلس الوزراء الذي يحظر احتجاز جوازات سفر العمال الأجانب وهي ممارسة استمر شيوعها. هذا ولم تقم الحكومة أيضاً بأية تحقيقات أو اعتقالات أو ملاحقات قضائية أو أحكام صادرة ضد أي مسؤولين حكوميين للتواطؤ في قضايا متعلقة بالإتجار بالأفراد.

الحماية

بذلت المملكة العربية السعودية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تقدماً محدوداً لحماية ضحايا الإتجار بالأفراد، لكن جهودها الشاملة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ظلت غير كافية. وبالرغم من قيام أعضاء اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص بزيارات مفاجئة لمراكز الترحيل، والسجون، والملاجئ، ومراكز إحتجاز الأحداث، ونوادي الفروسية، وسباقات الجمال، بهدف التعرف على الضحايا، إلا أن الإجراءات لم يتم تطبيقها بحيث يتم التعرف على ضحايا الإتجار ضمن المجموعات الأكثر عرضة لهذا الخطر بشكل منهجي ولم تقم اللجنة بالإبلاغ عن أي ضحايا تم التعرف عليهم خلال هذه الزيارات. ونتيجة لذلك، من المحتمل تعرض العديد من ضحايا الإتجار للعقاب على أعمال ارتكبوها نتيجة للإتجار بهم. وبموجب القانون السعودي، يمكن احتجاز العمال الوافدين، أو ترحيلهم، أو في بعض الأحيان معاقبتهم بإنزال عقوبات بدنية شديدة بهم بسبب هروبهم من أرباب عملهم. ويخول قرار مجلس الوزراء رقم 244 اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص استثناء ضحايا الإتجار بالأفراد من هذه العقوبات، لكن الضحايا غالباً ما تم إحتجازهم أو ترحيلهم دون أن يتم التعرف على كونهم ضحايا. وتواجه النساء اللاتي يتم اعتقالهن بتهمة ممارسة الدعارة الملاحقة القضائية، وإذا تمت إدانتهم قد تواجهن عقوبة الحبس أو إنزال عقوبات بدنية شديدة بهن، حتى ولو كنّ من ضحايا الإتجار بالأفراد.

ويقدم قانون عام 2009 لمكافحة الإتجار بالأفراد تفسيراً لضحايا الإتجار حول حقوقهم القانونية وذلك باللغة التي يفهمونها، كما يقدم الرعاية الجسدية والنفسية، والمأوى، والأمن، والقدرة على البقاء في السعودية للشهادة أمام المحكمة. بالرغم من ذلك، لجأ العديد من الضحايا لسفارات بلادهم بدلاً عن ذلك. وقد أفادت دول المصدر بتلقيها كل عام آلاف الشكاوى التي تفيد بعدم دفع الأجور، أو الإساءة الجسدية أو الجنسية، أو ظروف العمل السيئة. وقد تلقت إحدى الضحايا الرعاية الطبية والقانونية من حكومة المملكة العربية السعودية من جراء الإصابات التي لحقت بها على يد المتاجرين بها، بما في ذلك خدمات الجراحة التجميلية. وبقي من غير الواضح ما إذا كانت هذه الحقوق تُوفّر في الممارسة العادية. ولم يتوفر أي ملجأ أو خدمات لضحايا الإتجار بالأفراد بهدف الاستغلال الجنسي. وقد أدارت الحكومة مأوى للإقامة قصيرة الأمد في الرياض لخدمات المنازل الفارات من أرباب عملهن، اللواتي من المحتمل تعرض البعض منهن للإساءة الجسدية أو الجنسية على أيدي أرباب عملهن. وفي الأعوام السابقة، أفادت ضحايا الإساءة الجسدية والنفسية في هذه الملاجئ أنه لم يكن من المتوقع تلقيهم أي مساعدة، كما أفادت ضحايا أخريات بطول مدة الإنتظار قبل إتمام قضاياهن. ولم تتمتع النزيلات في الملجأ بحرية مغادرته متى شئن، وقد عانى البعض منهن من قيود مفروضة على الإتصال بعائلاتهن أو بمسؤولي الشؤون القنصلية في سفاراتهن. وفي المدن السعودية الصغيرة التي يصعب فيها توفر فرصة الوصول للملجأ الحكومي، تم وضع ضحايا الإتجار في السجون حتى يتم البت في هذه القضايا. ولم تتوفر معلومات حديثة عن الأوضاع داخل هذه الملاجئ بإنهاء الفترة التي يغطيها التقرير. ولم تدر الحكومة أية ملاجئ أو مرافق للإقامة لفترات طويلة لمساعدة الرجال من ضحايا الإتجار بالأفراد.

وقد قدمت المملكة العربية السعودية إعفاءين مؤقتين من الترحيل لضحيتين قامتا بإحاطة السلطات علماً بوضعهن كضحايا للإتجار. إلا أن أولئك الضحايا الذين فرّوا من أرباب عملهم أو ظلوا في البلاد بعد إنتهاء فترة الإقامة القانونية التي تسمح بها تأشيرات دخولهم أو الذين قاموا بخرق شروط التأشيرة القانونية بأي شكل آخر، غالباً ما تم سجنهم دون التعرف على وضعهم كضحايا. وقد قام بعض أرباب العمل السعوديين بمنع العاملين الأجانب من مغادرة البلاد عن طريق رفض منحهم إذن خروج رسمي مما تسبب في عملهم ضد إرادتهم لفترات تفوق مدة عقودهم، أو بقائهم قابعين في مراكز الإحتجاز إلى أجل غير مسمى، أو قيامهم بدفع أموال لأرباب عملهم أو لمسؤولي الهجرة للسماح لهم بالمغادرة. وقد قام بعض ضباط الشرطة بمساعدة الضحايا عن طريق إحالتهم للملجأ الحكومي. لكن بعض ضباط الشرطة الآخرين قاموا بإعادة العمال الأجانب إلى أرباب عملهم، أو قاموا بالضغط عليهم للتخلي عن دعواهم القانونية، أو قاموا بإقناع الضحايا بالقبول بالتعويض المادي بدلاً من رفع دعاوى جنائية ضد أرباب عملهم. وقد قام بعض أرباب العمل برفع دعاوى زور مضادة بحق العمال الأجانب يتهمونهم فيها بالسرقة أو الشعوذة أو الزنا في انتقام منهم على إدعاءات العمال بالتعرض للإساءة. ونتيجة لذلك، يتم في كثير من الحالات معاقبة العمال بدلاً من أرباب العمل، مما يثبط من عزم العمال في الإبلاغ عن هذه الإساءات. وقد قدمت الحكومة السعودية بعض المساعدة القانونية لضحايا الإتجار بالأفراد، بمن فيهم الضحية التي تم الحكم على ربة عملها بموجب قانون عام 2009 لمكافحة الإتجار بالأفراد. بالرغم من ذلك، يقوم عدد قليل من العمال الوافدين برفع دعاوى قضائية كللت بالنجاح ضد أرباب عملهم المتعسفين نظراً لطول فترات التأجيل في نظامي الهجرة والعدالة.

الحيلولة دون وقوع الاتجار

حققت الحكومة تقدماً ضئيلاً في مجال منع وقوع الإتجار بالأفراد خلال الفترة الذي يغطيها التقرير، لكن المشاكل النظامية الناتجة عن قوانين نظام الكفالة ظلت قائمة. وقد استمرت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في تشجيع أئمة المساجد ليشملوا موضوع مكافحة الإتجار بالأفراد في خطبة الجمعة بصفة مستمرة. وقد استمرت وزارة العمل في إصدار كتيب باللغتين العربية والإنجليزية، وبلغات بعض البلدان المصدرة للعمال، لرفع وعي العمال الأجانب بحقوقهم. لكن الحكومة فشلت في إصلاح هيكلية نظام الكفالة لثني الكفيل عن إحتجاز جواز سفر العامل وتقييد حرية حركته. وتقوم هيكلية نظام الكفالة، التي تعتبر رب العمل مسؤولاً عن العمال الأجانب الذين يعينهم، بتمكين أرباب العمل من إحتجاز جوازات سفر العمال الأجانب وتقييد حرية حركتهم. وقد قامت سلطات تطبيق القانون السعودية في الماضي بإتخاذ منهجية إدارية أو مدنية في معالجة قضايا إستغلال العمال وذلك عن طريق فرض الغرامات المالية؛ أو إدراج المخالفين على القائمة السوداء؛ أو إغلاق مكاتب التوظيف؛ أو إصدار أوامر لأرباب العمل بإرجاع جوازات السفر المحتجزة؛ أو إلزام أرباب العمل بدفع الرواتب المتأخرة. وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص لتدريب مسؤولي تطبيق القانون على العقوبات الجنائية الممكن تطبيقها في حالات الإساءة للعمال، لم يتم بعد تطبيق هذه العقوبات بصورة واسعة.

بالإضافة إلى ذلك، استمر استثناء خدم المنازل من الحماية التي يقدمها قانون العمل العام. ولم تقم المملكة العربية السعودية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإتخاذ أية إجراءات لتقليص الطلب على الدعارة أو على السياحة الجنسية بغرض ممارسة الجنس مع الأطفال من قبل المواطنين السعوديين، كما لم تعترف الحكومة بأن الاتجار بالأفراد بهدف الإستغلال الجنسي التجاري يشكل مشكلة تؤثر على المملكة.
